

النزاهة المالية العالمية: مصر خسرت ما قيمته ١.٦ مليار دولار أمريكي من عائدات التجارة في ٢٠١٦ بسبب التلاعب بالفواتير

بقلم: بن يوريو - Ben Iorio

١٦ يوليو ٢٠١٩

في تاريخ ال ٢٦ من يونيو، نشرت المنظمة العالمية للنزاهة المالية دراسة مستفيضة تقدر خسارة مصر لما يقارب ١.٦ مليار دولار أمريكي من عائدات التجارة بسبب التلاعب بالفواتير التجارية في العام ٢٠١٦. عبر اعتماد التحليل التفصيلي لقاعدة بيانات "كومتريد" التابعة للأمم المتحدة، استطاعت مؤسسة النزاهة العالمية تقييم خسائر العوائد الحكومية بما يقارب ١.٦ مليار دولار أمريكي، أو ما معدله ٤.١ % من العوائد الحكومية الكلية التي تم تحصيلها في العام ٢٠١٦. اختتمت مؤسسة النزاهة المالية العالمية تقريرها بتقديم توصيات بضرورة قيام الحكومة المصرية بمبادرات على مستوى السياسات وذلك على كل من الصعيد المحلي والدولي، لوقف التدفقات المالية غير المشروعة واستعادة العوائد المالية التي يتم خسارتها بسبب التلاعب في الفواتير التجارية.

ما هو التلاعب في الفواتير التجارية:

التلاعب في الفواتير التجارية هو فعل يقام من خلاله باستغلال التجارة العالمية في سبيل تجنب الرسوم الجمركية، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل على الشركات، التحايل في الوصول إلى الإعانات، أو إخفاء التدفقات المالية غير المشروعة. التلاعب بالفواتير التجارية عندما يقوم طرف من أطراف العلاقة التجارية بالتلاعب إما بالكمية المتاجر بها، السعر أو نوعية البضاعة المتاجر بها. ويمكن أن يأخذ التلاعب شكل من الأشكال التالية: زيادة فاتورة البضاعة المستوردة، تخفيض فاتورة البضاعة المستوردة، زيادة فاتورة البضاعة المصدرة، تخفيض فاتورة البضاعة المصدرة. إن هذه الممارسات تؤدي إلى خسارة العوائد الحكومية وينتج عنه تدفقات مالية غير مشروعة إلى ومن الدولة بحسب نوع التلاعب التجاري المستخدم.

على سبيل المثال، تقوم الصين بتقرير شحن ما قيمته ٣ مليون دولار من البلاستيك إلى مصر، ولكن مصر توثق أنها استلمت من الصين ما قيمته ٢ مليون دولار أمريكي. في هذه الحالة، فإن هنالك تلاعب إما من المصدر الصيني والذي سيكون قد قام بزيادة قيمة فاتورة الصادرات، وإما أن يكون المستورد المصري قد قام بالتلاعب بتخفيض قيمة الفاتورة الأصلية. يمكن أن يكون الدافع وراء هذا هو القيام بغسل الأموال عن طريق مصر أو لتجنب دفع الشركات لضريبة الدخل. من الممكن تجنب التلاعب في الفواتير التجارية بسهولة عن طريق استخدام أدوات مثل [GFTTrade](#) ، والتي تستطيع تعقب أسعار التجارة في مختلف الدول التجارية، مما يمكن مسؤولي الجمارك من التحقق من صحة الفواتير وقيمتها بشكل أدق.

InfoGraphic translation

US\$1.6 billion

١.٦ مليار دولار أمريكي

Estimated tax revenue loss due to trade misinvoicing in Egypt, 2016

الخسائر المقدرة في إيرادات الضرائب بسبب التلاعب في الفواتير التجارية في مصر، ٢٠١٦

Uncollected corporate income tax, 428 Million dollars

ضريبة دخل الشركات غير المحصلة ، ٤٢٨ مليون دولار أمريكي

Uncollected VAT 420 Million dollars

ضريبة القيمة المضافة غير المحصلة ٤٢٠ مليون دولار أمريكي

Lost revenue due to mispriced imports 1.2 billion dollar

الإيرادات المفقودة بسبب سوء التسعير الواردات ١.٢ مليار دولار أمريكي

uncollected custom duty 358 million dollars

الرسوم الجمركية غير المحصلة ٣٥٨ مليون دولار أمريكي

uncollected royalties 223 Million dollars

الإتاوات غير المحصلة ٢٢٣ مليون دولار أمريكي

Lost revenue due to mispriced exports 0.4 billion dollar

إيرادات ضائعة بسبب سوء التسعير الصادرات ٠.٤ مليار دولار أمريكي

uncollected income company tax 181 Million dollar

ضريبة دخل الشركات الغير محصلة ١٨١ مليون دولار أمريكي

المنهجية:

عبر تحليل كل المعلومات المتعلقة بالصادرات وكل الشركاء التجاريين مع مصر، بالإضافة إلى تحليل المعلومات المتعلقة بالواردات إلى مصر من خلال منصة "كومتريد"، تستطيع المنظمة العالمية للنزاهة المالية تقييم حجم الفجوة الكلية بين ما توثقه مصر على أنه تم استيراده أو تصديره وبين التقارير التي يقدمها الشركاء التجاريين عن ما استيراده أو تصديره لمصر أو منها.

تقدر المنظمة العالمية للنزاهة المالية أن حجم الفجوة التجارية بسبب التلاعب بالفواتير على البضائع يساوي ما مقداره ٨.٥ مليار دولار أمريكي أو ما معدله ١٠.٥% من قيمة مبادلتها التجارية والتي وصلت إلى ٨٠.٦ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٦. لتقدير حجم الخسارة في العائدات التي قد تكون مصر قد تحملتها، قامت المنظمة العالمية للنزاهة بتحليل ضرائب القيمة المضافة القائمة فعلياً، الجمارك، وتوزيعات الأرباح، وضريبة الدخل للشركات وذلك من خلال تطبيق النسب المتعلقة بكل ضريبة على العمليات التجارية والتي وقع فيها تلاعب بالفواتير التجارية، فإن المنظمة العالمية للنزاهة المالية قامت باستنتاج أن مصر خسرت ما قيمته ١.٦ مليار دولار أمريكي بسبب التلاعب في الفواتير التجارية في العام ٢٠١٦.

بعد ذلك، قامت المنظمة الدولية للنزاهة المالية بفحص المنتجات بحسب رموزها على النظام الموحد "HS" لتقرير المنتجات يكون فيها التلاعب بالفاتورة الأكثر تكراراً، وبلاد المنشأ لهذه المنتجات. وكانت النتيجة أن الواردات المصرية الأكثر عرضة للتلاعب بالفواتير -عن طريق تخفيض القيمة الفعلية للفاتورة- كانت الزيوت الأساسية، العربات، الأليات واللحوم. كما كانت كل من أيرلندا، الصين وسويسرا مصدر الواردات الأعلى قيمة والتي تم التلاعب بفواتيرها التجارية عبر تخفيضها.

خسارة الإنفاق على التطوير بسبب التلاعب بالفواتير التجارية:

إن مبلغ ١.٦ مليار دولار أمريكي والمقدر أنه تم فقده بسبب التلاعب بالفواتير في العام ٢٠١٦ وهو مبلغ كان من الممكن إنفاقه لتمكين مصر من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتفق عليها عالمياً.

فإن مبلغ ١.٦ مليار دولار أمريكي كان من الممكن إنفاقه بطريقة مماثلة لما أنفقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر. سابقاً، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص ما يعادل ٣٢% لهدف التنمية المستدامة الأول والمتمثل في محو الفقر، ٣٢% للعمل الملائم (الهدف الثامن) ١٣% للسلم، العدل وتقوية المؤسسات (الهدف ١٦)، ٩% للحق في الحياة على الأرض (الهدف ١٥) و ٥% للعمل على المناخ، بحيث يتبقى ما نسبته ٩% توزع بين باقي أهداف التنمية المستدامة. إن تخصيص مبلغ إضافي من ١.٦ مليار دولار أمريكي كان من الممكن أن يؤدي إلى زيادة ميزانية هدف التنمية الأول محو الفقر بمبلغ إضافي قيمته ٥١٢ مليون دولار أمريكي، ٥١٢ مليون دولار أمريكي للهدف الثامن والمتمثل بالعمل الملائم، ٢٠٨ مليون دولار أمريكي للسلم، العدل وتقوية المؤسسات (الهدف ١٦)، ١٤٤ مليون دولار أمريكي للحق في الحياة على الأرض (الهدف ١٥) و ٨٠ مليون دولار أمريكي للعمل من أجل تحسين المناخ (الهدف ١٣) بالإضافة إلى ١٤٤ مليون دولار أمريكي أخرى لباقي الأهداف.

سبل أخرى لإنفاق المبلغ المفقود والمقدر ب ١.٦ مليار دولار أمريكي حيث كان من الممكن أن تتضمن التركيز على الجوع، التعليم، والعمل الملائم بشكل أكبر. في يونيو من العام ٢٠١٨، قام البنك الدولي بنشر ورقة بحثية بعنوان: "تشخيص أهداف التنمية المستدامة: حالة جمهورية مصر العربية"، والذي توصل إلى أن مصر قد شهدت تحسناً في تسع من مجمل خمس عشر هدفاً تم التقرير عنها. ولكن فيما يتعلق بالأهداف التي لم تحقق تقدم كانت كل من الهدف الثاني ضد الجوع، والرابع المعني بالتعليم، والعمل الملائم (الهدف ٨) ومدن ومجتمعات مستدامة (الهدف ١١) والاستهلاك والإنتاج المسؤول (الهدف ١٢). كما أشار التقرير إلى "أنه وبالرغم من أن القضاء على الفقر المدقع كهدف قد تم تحقيقه من الناحية الإحصائية، إلا أن هنالك أهمية أخذة في التصاعد لإعطاء الأولوية لهؤلاء الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر". بالأخذ هذه المخاوف بالحسبان، فلقد كان من الممكن لمصر أن تستخدم الموارد التي تم فقدانها بسبب التلاعب بالفواتير التجارية، لزيادة الإنفاق على التعليم الملائم بمبلغ إضافي يقدر ب ٧٢٠ مليون دولار أمريكي (هدف التنمية الرابع)، وبمبلغ ٣٥٢ مليون دولار أمريكي على العمل الملائم والتطور الاقتصادي (الهدف ٨)، على الصحة الجيدة والرفاه (الهدف ٣) بمبلغ ٣٠٤ مليون دولار أمريكي إضافي، وعلى المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف ١١) بمبلغ إضافي قيمته ٢٠٨ مليون دولار أمريكي. مثل هذا المبلغ الإضافي لو توافر وتم إنفاقه على هذه القطاعات المختلفة لكان له عظيم الأثر على هؤلاء الذين يعانون من الفقر كما كان ليعين مصر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قبل الموعد النهائي في ٢٠٣٠.

توصيات المنظمة العالمية للنزاهة المالية للسياسة لمصر
على الصعيد المحلي، يمكن لمصر:

- **زيادة العقوبات على الاحتيال الجمركي** - التشريع القانوني المصري الذي يعالج التضليل والتلاعب في الفواتير التجارية هو قانون الجمارك رقم ٦٦ المعتمد في عام ١٩٦٣. تفرض حالياً المادة ١١٨ غرامة تعادل ربع الرسوم الجمركية في حالة تقديم بيانات خاطئة عن منشأ ونوع البضائع. تنص المادتان ١٢٢ و ١٢٣، على أن "تقديم مستندات للفواتير المملوكة والمزورة" هو شكل من أشكال التهريب يمكن معاقبته بالسجن أو غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه مصري (٣٠ دولار أمريكي) ولا يتجاوز عشرة آلاف جنيه مصري (٦٠٠ دولار أمريكي). توصي المنظمة العالمية للنزاهة المالية بتعديل

المادة ١٢٢ بحيث تكون العقوبة مساوية لمبلغ الرسوم الجمركية التي كانت سوف تفقد في حالة عدم دفعها، بالإضافة إلى عقوبة إضافية لتقديم المستندات المزيفة.

- **زيادة الموارد الجمركية -** في عام ٢٠٠٨، أنشأت إدارة الجمارك المصرية نظامًا لإدارة المخاطر إلى جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتبسيط عمليات إعلان البضائع. في حين أن هذا النظام يساعد عملية الإعلان عن البضائع، إلا أن أداة تقييم المخاطر مثل **GFrade** التابعة للمنظمة العالمية للنزاهة المالية قد تعزز قدرة الحكومة المصرية على منع التضليل والتلاعب في الفواتير التجارية في المستقبل وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية لمصر. تم تصميم **GFTrade** من قبل المنظمة العالمية للنزاهة المالية من أجل بناء نظام يسمح لسلطات الجمارك على اكتشاف التلاعب بالفواتير التجارية بشكل أفضل خلال حدوث المعاملات والقدرة على اتخاذ الخطوات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يسمح بمقارنة الأسعار البضائع في الوقت الفعلي من خلال الاعتماد على بيانات الأسعار المبلغ عنها خلال الأشهر الاثني عشر السابقة. باستخدام **GFTrade**، يمكن لمسؤولي الجمارك الإبلاغ عن الفواتير ذات الأسعار المرتفعة أو المنخفضة بشكل غير عادي وسماح لهم بإجراء مزيد من التحقيق. إن زيادة الموارد الجمركية يمكن أن تساعد مصر على منع خسائر الإيرادات المستقبلية بسبب التضليل والتلاعب في الفواتير التجارية، ومساعدة البلاد على اتخاذ إجراءات صارمة ضد التدفقات المالية غير المشروعة وزيادة ميزانية التنمية من خلال هذا النظام.

على الصعيد الدولي، تستطيع مصر:

- **الملكية النفعية -** توصي المنظمة العالمية للنزاهة المالية مصر بأن تنظر في جعل تشريعها الحالي للملكية النفعية (من المتطلبات التي يجب الكشف عنها من قبل الأوصياء الحقيقيين للشركات) جزءًا من قانون الجمارك الخاص بها وأن تتخذ خطوات لتشجيع جميع الحكومات على إنشاء سجلات عامة لمعلومات الملكية النفعية.
- **مكافحة غسل الأموال -** في مايو ٢٠٠٩، أصبحت مصر عضواً في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة العمل المالي، والتي تعمل على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تثنى المنظمة العالمية للنزاهة المالية بمصر لاتخاذها هذه الخطوة، وتوصي مصر بتشجيع جميع الحكومات على تبني وتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال والتشريعات الحالية لمكافحة غسل الأموال.
- **تقارير كل دولة على حدة -** في عام ٢٠١٨، نفذت مصر نظام تقارير كل دولة على حدة. تثنى المنظمة العالمية للنزاهة المالية بمصر على هذا الإجراء، وتوصي مصر بتشجيع الحكومات الأخرى على مطالبة الشركات متعددة الجنسيات بالإفصاح علناً عن إيراداتها وأرباحها وخسائرها ومبيعاتها المدفوعة والشركات التابعة لها ومستويات الموظفين على أساس كل دولة على حدة.
- **تبادل المعلومات الضريبية -** انضمت مصر إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، لم تحدد مصر بعد موعداً لأول تبادل تلقائي للمعلومات. يوصي المعهد العالمي للنزاهة المالية مصر بتحديد موعد وتشجيع جميع الحكومات على المشاركة بنشاط في الحركة العالمية نحو التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية كما أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين.

مبادرة أديس ضريبة - مصر لم توقع رسمياً لدعم مبادرة أديس ضريبة، التي تدعم الشفافية والإنصاف والكفاءة والفعالية داخل النظم الضريبية. يوصي المعهد العالمي للنزاهة المالية مصر بالنظر في التوقيع على

مبادرة أديس ضريبة وتشجيع الحكومات الأخرى على أن تحذو حذوها، في محاولة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

اقرأ التقرير الكامل (باللغة الإنجليزية) هنا.